

روضة الطالبين وعمدة المفتين

الثلث بكماله وإن تلفت قبل القبض فعليه بقدر الافتراض من الثمن وهل عليه مهر مثل
ثيب إن افتضاها بآلة الافتراض يبني على أن العقد يفسخ من أصله أو من حينه هذا هو الصحيح
وفي وجه افتراض المشتري قبل القبض كافتراض الأجنبي فرع زياد المبيع ضربان متملة ومنفصلة
أما المتملة كالسمن والتعليم وكبر الشجرة فهي تابعة للأصل في الرد ولا شيء على البائع
بسببها وأما المنفصلة كالأجرة والولد والثمره وكسب الرقيق ومهر الجارية الموطوءة بشبهة
فلا تمنع الرد بالعيب وتسلم للمشتري سواء الزوائد الحادثة قبل القبض وبعده وفيما إذا
كان الرد قبل القبض وجه ضعيف أنها للبائع تفرعاً على أن الفسخ دفع للعقد من أصله فلو
نقصت الجارية أو البهيمة بالولادة امتنع الرد للنقص الحادث وإن لم يكن الولد مانعاً
وتكلموا في أفراد الجارية بالرد وإن لم تنقص بالولادة بسبب التفريق بينها وبين الولد
فقليل لا يجوز الرد ويتعين الأرش إلا أن يكون العلم بالعيب بعد بلوغ الولد حداً يجوز فيه
التفريق وقيل لا يحرم التفريق هنا للحاجة وستأتي المسألة مع نظيرها في الرهن إن شاء
الله تعالى